

قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٩

برسملة موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمادات أرباب العهد

للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمادات أرباب العهد لسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٧٣٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده سبعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستة ملايين جنيه) كلها بالنفقات الجارية والتحويلات الجارية .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٩٧٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وستون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية لسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٣٧٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وعشرون مليوناً وسبعمائة وستون ألف جنيه) كله فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٧٥٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده سبعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٥ جنيه .
- تحويلات رأسالية بمبلغ ٢٧٥١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٢٧٥٦... جنية (فقط وقدره سبعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وستون ألف جنيه) ككلها إيرادات رأسالية متنوعة.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه.

(المادة الثامنة)

يلزم الصندوق بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستشارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠١٩ م).

حسني مبارك

٢٠١٠/٢٠٠٩ ميلادى ٦٦٩٦ هـ زاده ١٩٦٣ ميلادى